

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

06/05/2016



## لا هيئات للحكامة قبل الانتخابات

18/5/11



في ظل تزايد تسليط الأضواء على بعض المجالس والهيئات المكلفة بالحكامة والرقابة على بعض القطاعات الحيوية، والتي تجاوزت مدة ولايتها القانونية دون أن يتم تجديدها، قالت مصادر مطلعة لـ«أخبار اليوم» إن هذا الوضع سيستمر إلى ما بعد الانتخابات التشريعية المقبلة، «حتى تتضح الرؤية، ولا تخلف التركيبة السياسية الحالية مؤسسات تعمل إلى جانب حكومة جديدة». مصادر «أخبار اليوم» قالت إن المؤسسة الوحيدة التي سيتم تعيينها قبل الانتخابات، هي المحكمة الدستورية، «حيث سيبقى كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس المنافسة على وضعيتها الحالية إلى أن تجري الانتخابات، وتعين الحكومة المقبلة ومعها رئيس مجلس النواب، وهما جهتان مختصتان بتعيين جزء من أعضاء هذه الهيئات والمجالس».



# لقاء تنسيقي مغربي أرجنتيني برازيلي للتحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

← احتضنت العاصمة الأرجنتينية بوينوس آيرس، مساء الأربعاء، لقاء تنسيقيا بين المغرب والأرجنتين والبرازيل للتحضير لعقد الدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه العام المقبل بالأرجنتين.

وتم هذا اللقاء بين كل من السادة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكلاوديو أبروخ، كاتب الدولة الأرجنتيني المكلف بحقوق الإنسان، ونظيره البرازيلي، روجيريو صوتيلي، والذين شددوا بالمناسبة على ضرورة أن تعزز الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق

الإنسان المكتسبات والتقدم الذي تحقق، على مستوى التنظيم والمواضيع المطروحة، خلال دورتي برازيليا (2013) ومراكش (2014) لهذا المنتدى الذي يشكل أرضية لتناول القضايا الحقوقية من منظور جنوبي.

وخلال هذا اللقاء، الذي تم بحضور سفير المملكة ببوينوس آيرس، فؤاد يزوغ وعدد من المسؤولين الحكوميين الأرجنتينيين، تم التأكيد على أهمية تنوع تركيبة اللجنة التحضيرية للمنتدى المقبل بشكل يعكس شمولية حقوق الإنسان والقضايا الأساسية المرتبطة بها، لا سيما التنمية المستدامة في علاقتها بالتغيرات المناخية،

والديمقراطية وحقوق الإنسان والسياسات العمومية وحقوق الإنسان، باعتبارها من القضايا التي يتعين أن تكون في صلب محاور الدورة الثالثة للمنتدى.

كما أجمع المتدخلون خلال هذا اللقاء، الذي تناول الجوانب التنظيمية والموضوعاتية للمنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان، على أن دورات هذا الموعد الدولي لا ينبغي أن تستنسخ نفسها، بل يتعين أن تراعي السياقات الوطنية والإقليمية وتحافظ على الروح والفكرة التي قام عليها المنتدى، والمتمثلة في إشراك مختلف الفاعلين في المجال الحقوقي.

## الصبار يدعو المغرب للمصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية

هسبريس - محمد الراجحي (صور - منير محيّمات)

الخميس 05 ماي 2016 - 20:30

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن المغرب مطالب بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بعد توقيعه على نظام روما المتعلق بإحداث هذه المحكمة، "لكنّ المغرب للأسف لم يصادق على هذا النظام"، يقول الصبار.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كان يتحدث في ندوة دولية تحتضنها كلية الحقوق السوسية بالرباط اليوم وغدا، حول جرائم الإبادة الجماعية، قال إنّه لا مجال أمام المغرب للتردد، خاصّة في ظلّ ما تضمّنه الدستور من تجريم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

واستطرد الصبار أنّ المشرّع المغربي مطالب بإجراء التعديلات اللازمة لملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية وترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب، مضيفا: "ما تضمّنه الدستور، حسب رأينا، تمهيد للمصادقة على نظام روما المتعلق بإحداث المحكمة الجنائية الدولية".

ووقع عدد من الدول يوم 17 يوليوز عام 1998 على معاهدة روما المتعلقة بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتعتبر المحكمة، يقول الصبار، "من أهم الهيئات الدولية للإنصاف وتوقيع الجزاء ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب وترسيخ عولمة العدالة"، مضيفا: "لكن للأسف ليس المغرب من بين الدول المصادقة على نظام هذه المحكمة".

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أوصت، في تقريرها الختامي المرفوع إلى الملك، بالمصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. واعتبر الصبار أن المغرب "خطأ خطوات كبيرة في هذا الاتجاه" بتنصيب الدستور، في تصديره، على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما.

الصبار قال إن الحديث عن جرائم الإبادة الجماعية يتطلب تكثيف الجهد العلمي والمعرفي لتحليل الظاهرة من جوانبها السياسية والتاريخية، مشيرا إلى أنّها تتمّ على أساس العرق، أو الجنس أو اللون.. واصفا إياها بـ"أشد الجرائم الدولية جسامة، ومن أتهات الجرائم".

وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية نظاما قضائيا مكتملا للولايات القضائية الوطنية في الحالات التي تكون إجراءات محاكمة المتورطين في جرائم الحرب والإبادة الجماعية على الصعيد الوطني غير متاحة أو عديمة الفعالية؛ حيث ينتقل الاختصاص إلى المحكمة الجنائية الدولية في إطار مبدأ التكامل.

<http://www.hespress.com/societe/304991.html>



## عمدة الرباط يفتتح مهرجان ربيع أكادال الرياض

لكارح أبو سالم - هبة بريس

كعادته منذ تسع سنوات , ينظم مجلس مقاطعة الرياض الرباط دورته العاشرة لمهرجان ربيع أكادال الرياض وذلك بشراكة مع جامعة محمد الخامس والوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة والوكالة الحضرية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية , **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** , والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي , وذلك في الفترة الممتدة من أمس 5 ماي إلى 8 منه من السنة الجارية , وذلك تزامنا مع ميلاد ولي العهد المولى الحسن .

عمدة مدينة الرباط محمد الصديقي , إلى جانب كل من الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني , و عبد القادر أعمارّة وزير الطاقة , وبحضور ضيف الشرف الذي تم استدعاؤه باعتباره ينتمي للجمهورية الفرنسية المحتضنة لفعاليات الكوب 21 المتعلق بالتغيير المناخي , إفتتحوا المهرجان بعد قطع الشريط الرمزي , كما أن منظمي الدورة رفعوا شعار " سلامة كوكبنا في جودة مناخنا " .

المهرجان يضم في برنامجه أنشطة ثقافية بيئية معرضا لأهم المنتجات التقليدية لعدد من المدن على رأسها الأقاليم الصحراوية , أما فرنسا فستساهم بمعرض للصور الخاصة بالمناخ والبيئة بالمركز الثقافي بأكدال , علاوة على مشاركتها يوم غد السبت بموضوع حول التغيرات المناخية والكوب 22 بمراكش التحديات والأجوبة الممكنة وأي دور للفاعلين ؟ وذلك في المكتبة الوطنية , بالإضافة إلى سهرة فنية ومعرضا للمنتجات المحلية للصناعة التقليدية

العمدة محمد الصديقي , أكد في إستجواب أجرته معه هبة بريس , على أن المناسبة تأتي في خضم الإحتفالات بعيد ميلاد المولى الحسن , ومشاركة عدد من المعارضين للمنتوجات التقليدية , إلى جانب عرض مراكز مهمة للتعريف بالطاقة , مضيفا نفس المتحدث أنه بمناسبة الإحتفال العالمي بالمناخ والذي سيحتضنه المغرب فقد آثرمنظمو المهرجان على أن يولوا الموضوع إهتمامهم البالغ .

وكشف الصديقي عن عزم المقاطعات تنظيم عدد من المهرجانات وتفعيل ملاعب القرب ودور الشباب , وبرامج خاصة بالبحر سيتم إفتتاحها في الأسابيع القليلة القادمة .

<http://www.hibapress.com/details-71520.html>

## مسؤول برازيلي: سياسات المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان تعد الأكثر تقدما في المنطقة العربية والإفريقية

أضيف في 5 ماي 2016 الساعة 16:00

اعتبر كاتب الدولة البرازيلي المكلف بحقوق الإنسان، روجيريو صوتيلي، أن السياسات التي ينفجها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان تعتبر الأكثر تقدما في المنطقة العربية والإفريقية.

وأضاف صوتيلي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب لقاء تنسيقي للجنة التحضيرية للدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، نظم مساء أمس الأربعاء ببيونوس أيريس، أن احتضان المغرب سنة 2014 للدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي يعد "إشارة قوية على أن الحكومة المغربية تسعى إلى المضي قدما في السياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن هذه السياسات تعتبر في "غاية الأهمية".

وسجل في السياق ذاته، أن استضافة المملكة لهذا المنتدى العالمي في دورته الثانية بمراكش " تعكس عزم الحكومة المغربية والمجتمع المدني المغربي على تحقيق التقدم على المستوى الحقوقي ".

وحسب صوتيلي، فإن حقوق الإنسان تعتبر صرحا يتعين بناؤه باستمرار على الرغم من أن جميع بلدان العالم لديها مشاكل مرتبطة بهذا المجال، مشيرا إلى أن اللقاء التنسيقي، الذي عرف مشاركة السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر مهما في تحديد مسارات الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنتظر انعقادها بالأرجنتين سنة 2017.

وخلص كاتب الدولة البرازيلي في حقوق الإنسان إلى أن اللقاء شكل مناسبة بالنسبة للبرازيل والمغرب والأرجنتين لبحث الجوانب المتعلقة بالتنظيم والتعبئة للدورة المقبلة للمنتدى، والذي سينعقد، برأيه، في "ظروف صعبة بالنسبة لحقوق الإنسان"، لاسيما في مجالات البيئة والسكن أو الهجرة وتعزيز الديمقراطية.

<http://telexpresse.com/news51980.html>

## بوينوس آيرس .. لقاء تنسيقي مغربي أرجنتيني برازيلي للتحضير للدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

احتضنت العاصمة الأرجنتينية بوينوس آيرس، مساء أمس الأربعاء، لقاء تنسيقيا بين المغرب والأرجنتين والبرازيل للتحضير لعقد الدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه العام المقبل بالأرجنتين.

وتم هذا اللقاء بين كل من السادة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكلاوديو أبروخ، كاتب الدولة الأرجنتيني المكلف بحقوق الإنسان، ونظيره البرازيلي، روجيريو صوتيلي، والذين شددوا بالمناسبة على ضرورة أن تعزز الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المكتسبات والتقدم الذي تحقّق، على مستوى التنظيم والمواضيع المطروحة، خلال دورتي برازيليا (2013) ومراكش (2014) لهذا المنتدى الذي يشكل أرضية لتناول القضايا الحقوقية من منظور جنوبي.

وخلال هذا اللقاء، الذي تم بحضور سفير المملكة ببوينوس آيرس، السيد فؤاد يزوغ وعدد من المسؤولين الحكوميين الأرجنتينيين، تم التأكيد على أهمية تنوع تركيبة اللجنة التحضيرية للمنتدى المقبل بشكل يعكس شمولية حقوق الإنسان والقضايا الأساسية المرتبطة بها، لا سيما التنمية المستدامة في علاقتها بالتغيرات المناخية، والديمقراطية وحقوق الإنسان والسياسات العمومية وحقوق الإنسان، باعتبارها من القضايا التي يتعين أن تكون في صلب محاور الدورة الثالثة للمنتدى.

كما أجمع المتدخلون خلال هذا اللقاء، الذي تناول الجوانب التنظيمية والموضوعاتية للمنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان، على أن دورات هذا الموعد الدولي لا ينبغي أن تستنسخ نفسها، بل يتعين أن تراعي السياقات الوطنية والإقليمية وتحافظ على الروح والفكرة التي قام عليها المنتدى، والمتمثلة في إشراك مختلف الفاعلين في المجال الحقوقي.

واعتبروا أن دورة الأرجنتين يتعين أن تكون فضاء للدفاع عن الديمقراطية كقاعدة تقوم عليها حقوق الإنسان، وأن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الناشئة في مجال حقوق الإنسان، مشددين على العلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وعلى شمولية هذه الأخيرة.

وتم التأكيد أيضا على نوعية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره فضاء فريدا يجمع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والباحثين وكذا كل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

وأبرزوا، في هذا الصدد، أن قمة المناخ "كوب 22" التي ستحتضنها مدينة مراكش في شهر نونبر المقبل، يمكن أن تشكل بدورها فرصة للإعداد للدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، من خلال لقاءات بين الخبراء والفاعلين المعنيين بالمجال.

<http://www.akhbarona.com/divers/165512.html#ixzz47s11EgnI>



Chambre des représentants

# Le projet de loi sur l'Autorité pour la parité adoptée en commission : 1593415



Le texte de loi sur l'Apald continue de diviser les milieux politiques et associatifs.

La polémique autour du projet de loi 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination ne cesse d'enfler. Adopté mercredi dernier en commission au sein de la Chambre des représentants, le projet est toujours rejeté par les associations féminines et les partis de l'opposition.

Le projet de loi 79-14 relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (Apald) continue de diviser la classe politique. Adopté mercredi dernier par la commission des secteurs sociaux au sein de la Chambre des représentants, le nouveau texte fait toujours face à une forte opposition de la part des associations actives dans le domaine de la défense des droits des femmes ainsi que de la part de certains partis de l'opposition. Adopté en Conseil de gouvernement en mars 2015, le texte avait été vertement critiqué par l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM).

Selon un communiqué de l'association, publié en mars dernier, «l'Apald, telle

que prévue dans ce projet de loi, ne pourra aucunement influencer sur les politiques publiques relatives à l'instauration de l'égalité, de la parité et de la lutte contre les discriminations à l'égard des femmes». Rejetant totalement la première version du projet et appelant à l'introduction d'amendements majeurs sur son contenu, l'ADFM a toujours considéré que le texte actuel constituait «une réelle régression par rapport à celui présenté par la commission scientifique mise en place par le ministère de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social.»

La polémique autour du projet avait poussé le président de la Chambre des représentants à demander l'avis du Conseil national des droits de l'Homme

(CNDH) sur la question. Le Conseil présidé par Driss El Yazami avait répondu par un rapport de quelque 45 recommandations. Soulignant que l'Apald doit garantir un accès facile à la parité et être dotée des moyens lui permettant de mener des enquêtes et des investigations indépendantes, le CNDH avait insisté sur la mise en avant des rôles accordés par la Constitution à cette nouvelle instance. Appelant à l'élargissement de ses prérogatives, le Conseil avait aussi recommandé des modifications importantes au niveau de la première mouture du projet. Il s'agissait, entre autres, d'éviter l'amalgame que pouvait créer l'interprétation du deuxième article du projet. En effet, l'article ne faisait pas la part des choses entre les fonctions relatives à la protection et à l'amélioration de la situation de la femme et les fonctions consultatives de l'Autorité.

De son côté, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) avait relevé plusieurs insuffisances auxquelles il avait recommandé de remédier. Dans ce sens, le Conseil présidé par Nizar Baraka avait relevé que «le texte tel qu'il est présenté ne précise pas explicitement quelles seront les personnes couvertes par la loi». Listant les différentes lacunes à combler, le CESE avait déploré l'absence d'une «définition, même sommaire, des notions d'égalité, de non-discrimination et de parité, que ce soit sur le plan de leur contenu matériel, de leur hiérarchie normative ou de leurs liens instrumentaux». Ainsi, le Conseil avait recommandé d'intégrer au projet de loi une définition du principe de l'égalité, en tant que «principe normatif universel et intangible», et de la non-discrimination, en tant que «règle et moyen universels de réalisation et de protection de l'égalité». ■

Ayoub Lahrache

Le CNDH avait insisté sur la mise en avant des rôles accordés par la Constitution à cette nouvelle instance.



# Le Maroc dévoile sa feuille de route

A près de sept mois de la tenue à Marrakech de la COP 22, le Maroc a présenté la feuille de route de cet événement d'envergure qu'il s'attelle à réussir.

823 / 18-19

**A** sept mois de ce grand rendez-vous, à savoir la grande messe de la COP 22 qui aura lieu du 7 au 18 novembre 2016, le Maroc a déjà annoncé, tambour battant, la couleur. La feuille de route, minutieusement préparée pour la prochaine Conférence annuelle de la Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (COP 22) a été présentée, jeudi 28 avril 2016, au siège du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération à Rabat.

## Feuille de route

Lors de cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du chef de gouvernement, du président de la Chambre des conseillers et de nombre de personnalités, la ministre déléguée chargée de l'environnement, Hakima El Haïti, a présenté les 5 axes de la feuille de route, dont l'accompagnement et le soutien de la présidence française pour la mobilisation d'un grand nombre de parties à accepter, à approuver et à adhérer à l'accord de Paris.

«Nous avons une importante responsabilité, celle de répondre aux aspirations des pays qui souffrent des retombées de la pro-



blématique climatique qui se trouve au cœur de nos préoccupations», a dit la ministre El Haïti en présentant les axes de la feuille de route de la COP 22. «L'accueil par le Maroc de la Conférence, a-t-elle précisé, n'est pas le fruit du hasard, mais bel et bien de la reconnaissance par la communauté internationale des multiples succès du Royaume dans la lutte contre les changements climatiques et de son engagement fort à prendre les mesures nécessaires pour ratifier et mettre en œuvre les accords de Paris. Notre ambition est que la COP 22 soit à juste titre la Conférence des réalisations et de la mise en œuvre ». Car il s'agit, a ajouté El Haïti, de booster la dynamique actuelle pour maintenir l'effort de mobilisation des pays développés.

«Au vu des importantes attentes des peuples, la rencontre de Marrakech aura pour objectifs de consacrer la confiance réalisée à Paris au travers de la mise en œuvre des objectifs, à savoir une forte ambition au ni-

veau des négociations créatives et réalistes», a conclu la ministre.

## Sensibiliser la société civile

Intervenant à son tour lors de la séance de présentation de la feuille de route du Maroc pour la COP 22, Driss El Yazami, président du CNDH, a estimé que la Conférence de Marrakech va favoriser une collaboration entre différentes associations et sera une occasion de sensibiliser la société civile, notamment la jeunesse. El Yazami a ajouté que la nouvelle génération des droits de l'homme commence à poser de nouvelles problématiques ayant trait à la relation qui lie l'environnement au politique.

## COP 22, la conférence de l'action

Abdelaâdim Lhafi, commissaire de la COP 22, a pour sa part estimé que la COP 21 a été la conférence de la décision et que la COP 22 à Marrakech sera celle de l'appli-



cation des accords pris à Paris. «Les pays du Sud, a-t-il précisé, ne doivent pas assumer une grande responsabilité du fait qu'ils n'émettent pas de gaz à grande échelle».

### Nouveau modèle

Selon Lhafi, il y a également tout ce qui concerne le transfert des technologies, sachant que les pays du Nord en possèdent, mais ceux du Sud en ont un réel besoin pour pouvoir concevoir leur modèle de développement sur de nouvelles bases. Là aussi, il s'agit de trouver les modalités, les systèmes et les outils qui permettent de transformer ces technologies de manière facile et peu coûteuse.

«Il y a également la gestion du risque qui est fondamentale, parce que nous sommes entrés dans une époque où le risque est omniprésent. Donc, il faut savoir connaître un peu le fonctionnement des écosystèmes et évaluer les risques par divers moyens. Là aussi, il y a des efforts importants à consentir», a souligné Lhafi.

### Campagne de communication

Concernant le volet logistique, c'est une société qui se chargera d'édifier le village qui abritera la COP 22. Le site sera installé sur 25 hectares. Les hôtels de la ville ocre sont, selon les responsables de la logistique, suffisants pour l'hébergement des participants. Une grande importance est accordée au pôle communication chapeauté par Samira Sitaïl qui a, lors d'une rencontre avec les médias, mis l'accent sur la nécessité d'une campagne de communication pour sensibiliser sur les dangers du changement climatique.

La chargée du pôle communication à la COP 22 a détaillé le sujet, chiffres à l'appui. 500 millions d'enfants sont menacés, a-t-elle précisé, par les inondations et 14 millions de personnes sont mortes du fait du changement climatique ■

Mohammed Nafaa

## ABDELAËDIM LHAFI La feuille de route de la COP 22, c'est le plan de vol de Paris à Marrakech

«La feuille de route, c'est l'itinéraire, le plan de vol de Paris à Marrakech; c'est-à-dire comment nous allons passer de cet accord de Paris (COP 21), avec les décisions prises, à la mise en application à Marrakech. On dit que l'accord de Paris est celui des décisions et à Marrakech, ce sera l'accord de la concrétisation et de l'action.

La concrétisation et la mise en œuvre des décisions s'avèrent très compliquées, parce qu'elles doivent passer inévitablement par une série de négociations pour lesquelles il y a de nombreux négociateurs avec des blocs et des intérêts divergents, parfois contradictoires. Il faut donc arriver à gérer tout cela pour arriver à des accords, notamment sur les émissions de gaz, mais également sur le niveau des contributions nationales, du fait que tout ce qui a été enregistré nous place encore loin des 2 degrés.

En effet, nous sommes encore au-dessus des 2,8 degrés. C'est pourquoi il faut faire un effort supplémentaire, mais il faut y arriver, sachant que 2 degrés, c'est déjà beaucoup pour les pays insulaires. Il faut donc aller vers 1 degré pour éviter les catastrophes. Il y a un nombre de pays qui risquent d'être engloutis par les océans si la température s'élève.

Il y a aussi tout ce qui a trait aux modalités de la responsabilité historique. C'est très simple: il y a des pays qui se sont développés en polluant, en émettant beaucoup de gaz à effet de serre. Il y a aussi des pays qui



ne se sont développés que très peu, notamment les pays du Sud qui sont de surcroît faiblement émetteurs de gaz à effet de serre, mais qui reçoivent de plein fouet les effets négatifs des changements climatiques.

Là aussi, il y a une négociation qui va vers l'adaptation, pour que le Fonds Vert, avec les 100 milliards de dollars à partir de 2020, puisse profiter à ces pays, lesquels peuvent aller vers des modèles de développement par l'adaptation et concevoir en même temps des modèles de développement différents qui les mettent dans la trajectoire d'une économie verte, peu polluante et compatible avec les équilibres des écosystèmes» ■

Propos recueillis  
par MN



# “Il faut sortir les droits de l’homme d’un certain ghetto”

216/57



© TNOUJIN

## Driss El Yazami,

président du Conseil national des droits de l’homme (CNDH), présente la cinquième édition du forum des droits de l’homme d’Essaouira, organisé en collaboration avec l’équipe du festival.

**A**près le thème de la jeunesse et de la culture, le forum des droits de l’homme du festival d’Essaouira porte sur l’Afrique. Reconduit pour la troisième fois, le thème de l’Afrique invitera au débat et à l’échange les 13 et 14 mai 2016, en marge des concerts. Driss El Yazami, président du CNDH, qui co-organise l’événement, revient sur ses enjeux.

### Pourquoi avoir reconduit la thématique de l’Afrique?

Le choix de traiter de manière continue et systématique de l’Afrique s’est imposé presque naturellement, en raison même de la nature du festival – l’Afrique est la matrice historique de la musique – et de la ville d’Essaouira, débouché durant des siècles des caravanes transsahariennes. C’est aussi une modeste contribution du festival et du CNDH à cette vaste ambition de nous inscrire dans cette profondeur géostratégique.

### Quels spécialistes avez-vous conviés pour cette édition?

Nous avons le plaisir de compter sur l’implication de spécialistes internationaux réfléchissant la diaspora ou issus de la diaspora. Ils proviennent d’universités sénégalaises, américaines, marocaines, belges, françaises ou néerlandaises. Mais la parole sera aussi donnée à des compétences des diasporas qui travaillent dans l’économie, la culture, le journalisme, etc.

### Quelle est la spécificité de la diaspora africaine?

La première est probablement cette forte et ancienne tradition migratoire africaine, d’abord intra-africaine, une mobilité qui se fait généralement à l’intérieur du continent, loin des idées généralement répandues de flux essentiellement Sud/Nord. Il y a aussi une féminisation de la diaspora : pratiquement un migrant sur deux est une femme. Il y a en outre une logique circulaire, qui fait que les migrants s’installent de plus en plus dans une mobilité entre plusieurs espaces, avec une reconnexion forte des compétences avec le pays d’origine. Cela

révèle l’élévation relativement forte du niveau socioculturel des diasporas africaines. Il s’agit bien d’une réalité en mouvement et en constant renouvellement, qui pose la diaspora au cœur de l’avenir africain en tant qu’atout pour le développement.

### Une séance est dédiée à la diaspora féminine justement. En quoi est-elle différente?

Le schéma d’une migration masculine suivie du départ des femmes, dans le strict cadre du regroupement familial, a longtemps dominé. Cette image a obnubilé les réalités fort anciennes de l’émigration des femmes seules, phénomène qui s’est accéléré ces dernières décennies.

Cette féminisation de plus en plus visible révèle et renforce à la fois les dynamiques d’émancipation à l’œuvre un peu partout dans le continent.

### Pourquoi la thématique migratoire est-elle essentielle dans le cadre du festival d’Essaouira?

La migration est souvent liée à la misère, aux guerres, à la marge et rarement à la création et au bouillonnement culturel, à la fête et au partage. Or, derrière le malheur que peut souvent constituer un départ forcé et non choisi, il y a l’immense désir de créer une autre vie et d’inventer un autre futur pour soi et les siens. Il y a

le courage de quitter ce qui est connu pour d’autres horizons, d’autres humains, d’autres traditions. N’est-ce pas ce qui fonde l’acte culturel en général et ce festival en particulier, fait de métissage à tous les niveaux, métissage des sons, des créateurs et des publics?

### Cela fait cinq ans que le forum se déroule à l’occasion du Festival Gnaoua et musiques du monde. Pourquoi le CNDH a-t-il choisi ce rendez-vous en particulier?

Parce qu’il s’agit d’un festival populaire au sens noble du terme, qu’il faut sortir les droits de l’homme d’un certain ghetto et y intéresser des publics plus larges que les seuls cercles militants. Aussi parce que le lien entre culture et droits humains est nécessaire, urgent et fécond. ■

**PRATIQUEMENT  
UN MIGRANT  
SUR DEUX  
EST UNE FEMME**



## Maroc: Le CNDH appelle le gouvernement à ratifier le Statut de Rome de la CPI

par:APA publié le : 05/05/2016 à 13:49 UTC 134 vues Dans : [Afrique](#)

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a appelé, jeudi à Rabat, le gouvernement à ratifier le Statut de la Cour pénale internationale (CPI), une juridiction chargée de juger les personnes accusées de génocide, de crime contre l'humanité, de crime d'agression et de crime de guerre. S'exprimant lors du premier Forum international sur le génocide, organisé à la Faculté des sciences juridiques de Rabat par le Réseau de recherche sur la justice pénale internationale, Mohamed Sebbar, Secrétaire général du CNDH, a justifié la ratification par l'Etat du Statut de Rome par le fait que l'article 23 de la Constitution marocaine pénalise les crimes de guerre, les crimes contre l'humanité et le génocide.

Pour rappel, le Maroc a déjà paraphé ce protocole mais il ne l'a pas encore fait ratifier par son Parlement. « Il faut ratifier ce Pacte vu que le Maroc est fort d'une constitution qui criminalise sévèrement ces crimes », a-t-il plaidé lors de cette rencontre, tenue en présence de Mme Fatou Bensouda, Procureure de la Cour pénale internationale.

Le CNDH a aussi appelé la législation nationale à davantage se conformer aux conventions internationales.

Le forum international sur le génocide a vu la participation d'importants experts dont Fatou Bensouda, Procureure de la CPI, Baltazar Garzon, ancien juge d'instruction espagnol qui était chargé du volet terrorisme, Emilio Viano, président de la Société internationale de criminologie et Mohamed Ayat, président du Réseau de recherche sur la justice pénale internationale et conseiller de Fatou Bensouda. Pour sa part, la Procureure de la CPI a fait part de sa préoccupation de voir des « vies tomber chaque jour au Moyen Orient », appelant la communauté internationale à protéger l'humanité, à prévenir les risques de guerre et à punir « sévèrement » les auteurs de crimes de guerre et des crimes contre l'humanité.

Elle a rappelé les « pires massacres commis lors des deux guerres mondiales ainsi que le génocide du Rwanda en 1994 aux origines tribales et ethniques ».

Au menu de ce Forum, figurent l'examen de plusieurs thématiques se rapportant notamment à la « contribution au débat sur l'étiologie du génocide », « génocide en Amérique Latine: le rôle des juges et des organisations des droits de l'Homme dans la prévention » et « la justice transitionnelle et son potentiel de prévention de la réitération des atrocités de masses ».

<http://fr.starafrika.com/actualites/maroc-le-cndh-appelle-le-gouvernement-a-ratifier-le-statut-de-rome-de-la-cpi.html>

# Le projet de loi sur l'Autorité pour la parité adopté, les amendements rejetés

Par YOUSRA JAA

Jeudi 5 mai 2016 à 14h18

**Dix voix ont voté pour le projet de loi sur l'APALD et 2 contre. Les amendements proposés par les groupes parlementaires n'ont pas été retenus.**

Le **projet de loi n°79-14** sur l'Autorité de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD) a été adopté mercredi 4 mai par la commission parlementaire des secteurs sociaux. Au total, 10 voix ont voté pour et 2 contre. S'y sont opposés le groupe socialiste et le groupe de l'Unité et la parité.

Les amendements proposés par les groupes parlementaires n'ont pas été retenus. Ils concernaient le préambule, les définitions, l'autonomie financière et administrative de l'Autorité, les commissions régionales et les attributions quasi-judiciaires.

Selon un membre de la commission parlementaire, "la ministre de la Solidarité et de la femme a souligné que le gouvernement ne disposait pas de suffisamment de moyens pour financer les commissions régionales (...). Elle a ajouté que le secrétariat général du gouvernement a insisté sur la non intégration de la violence dans la loi, puisqu'elle concerne tous les éléments de la société et non seulement la femme".

Notre source dénonce également la délimitation de l'égalité des genres et de la non discrimination à l'égard des femmes, uniquement au sein de la vie publique.

"A travers ce projet de loi, le gouvernement a vidé de sa substance le droit à la parité tel que consacré par la Constitution et reconnu par les institutions nationales, notamment le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que par les associations féminines", s'indigne notre source.

Très critiqué par les associations féministes, le projet érige l'Autorité en institution consultative, en mesure d'émettre des avis et des recommandations sur tout ce qui touche à la question de la parité, sous réserve de ce qui peut relever de la compétence d'autres institutions. Elle recevra à ce titre les plaintes concernant les cas de discriminations portées par toute personne se considérant comme victime.

Plusieurs associations féministes ont critiqué ce projet de loi, évoquant nombre de remarques sur les objectifs de l'APALD, telle la confusion au sujet de la discrimination entre les genres et le manque de prérogatives attribuées à cette Autorité en termes de protection des femmes, de promotion de la parité et de lutte contre la discrimination à l'égard des femmes.

<http://www.medias24.com/MAROC/SOCIETE/163652-Le-projet-de-loi-sur-l-Autorite-pour-la-parite-adopte-les-amendements-rejetes.html>



# Le vote du projet de loi sur les petites bonnes aura lieu lundi

HuffPost Maroc | Par [Reda Zaireg](#)

Publication: 06/05/2016 13h18

PARLEMENT - Après plusieurs reports, le vote du projet de loi relative aux employé(e)s domestiques, communément appelées "petites bonnes", a été programmé à la commission des Secteurs sociaux pour le lundi 9 mai.

Programmé, puis reporté à maintes reprises, ce projet de loi, qui cristallise les divergences, a été au centre d'un bras de fer entre le Parti de la justice et du développement (PJD), des parlementaires progressistes de la majorité, ainsi que les groupes de l'opposition. L'un des principaux désaccords concerne l'âge minimum du travail domestique. Tandis que l'opposition, ainsi que des parlementaires de la majorité, du Parti du progrès et du socialisme (PPS) notamment, souhaitent le relever à 18 ans, le Parti de la justice et du développement (PJD), lui, veut l'abaisser à 16 ans.

De leur côté, les associations engagées pour que l'âge minimum du travail domestique soit relevé à 18 ans craignent une défection des députés de l'opposition lors de la séance du vote. Car malgré leur engagement pour la cause, les parlementaires peuvent s'absenter le jour J, comme ce fut le cas lors du vote du projet de loi sur l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD), qui a été voté à 10 voix pour et seulement 2 contre.

## Le CNDH, l'UNICEF et le CESE contre l'abaissement à 16 ans

Le projet de loi inclut, certes, des dispositions imposant aux employeurs de se charger d'un examen médical semestriel en faveur des travailleuses et des travailleurs mineurs; d'interdire le travail de nuit; de ne pas les soumettre à des travaux éprouvants; de disposer, d'abord, d'une autorisation écrite des tuteurs les autorisant à travailler.

Mais, et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) --qui considère que "la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant"-- et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que plusieurs ONG, dont le Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes, estiment que les dispositions du texte tel qu'amendé sont insuffisantes pour protéger les travailleuses et les travailleurs mineurs, et ont demandé de relever l'âge minimum du travail domestique à 18 ans.

Le Fonds des Nations unies pour l'enfance (Unicef) a, de son côté, saisi le parlement et le gouvernement pour demander de relever l'âge minimum prévu dans le projet de loi sur les travailleurs domestiques à 18 ans.

[http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/06/projet-de-loi-petites-bonnes\\_n\\_9855834.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2016/05/06/projet-de-loi-petites-bonnes_n_9855834.html)